

## كواليس التفاوض الانتخابي: «قلق» يمنع التفاهات

موقف «لا يُحسد عليه»، ليتقدم سؤال حول إمكانية بقائه رئيساً للبرلمان لولاية ثانية؟ في هذا الإطار، تقول مصادر الرجل إن «الأمر غير محصور أبداً... فتحالفنا مقلق، والنتيجة غير محمودة، حتى الآن».

**المالكي يعرض على العبادي التحالف**  
«أين المالكي؟» سؤال طُرح بقوة مع جريان الحديث عن تحالف «النصر - الفتح»، والذي فسره البعض برغبة طهران في رض صفوف «البيت الشيعي»، بمعزل عن رئيس الوزراء السابق الذي يهمس خصومه بوجود محاولة إيرانية لـ «كسره». يتراش المالكي قائمة «ائتلاف دولة القانون»، والتي تشارك فيها أحزاب وقوى سياسية، أبرزها «حركة البشائر الشبابية» برئاسة صهره، النائب ياسر المالكي. هذه القائمة يصفها المالكي - وفق المقرين منه - بـ «المريحة، وغير المقلقة»، على عكس قوائم الآخرين (باستثناء قائمة «الفتح»).

في الدورتين الانتخابيتين الماضيتين، كانت «دولة القانون» واحدة من أبرز القوائم «المربوغة في التحالف معها». اعتاد المالكي أن يكون العامري حليفه، وأن يكون «حزب الدعوة الإسلامية» (الذي يرأسه) جناحاً واحداً، إلا أن الواقع اليوم بات مغايراً تماماً؛ فـ «الدعوة» أصبح جناحين، الأمر الذي يحتم تحديد الجناح المشارك في الانتخابات. ووفق معلومات «الأخبار»، فإن الساعات المقبلة قد تشهد انسحاب أحد الجناحين من «الدعوة»؛ بالنظر إلى أن قانون «المفوضية» يدعو إلى استخدام الاسم مرة واحدة، وتفيد المعلومات أيضاً، بأن المالكي ينتظر ردّ العبادي على عرض قدمه إليه بالأمس، قوامه خوض غمار الانتخابات بقائمة واحدة يرأسها الأول، مقابل التعهد بتزكية العبادي لولاية ثانية، وذلك في مسعى للحفاظ على «وحدة الدعوة، ومنع الحزب من التشتيت».

### سليم الجبوري باقر رئيساً للبرلمان؟

شكل إعلان «التجمع المدني للإصلاح»، والذي يضم نائب رئيس الجمهورية، إياد علاوي، ورئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، ونائب رئيس الوزراء السابق، صالح المطلك، إلى جانب 20 حزباً وتياراً سياسياً، صدمة لدى بعض المتابعين، وخاصة أن الجبوري كان «قريباً جداً» من التحالف مع المالكي. وفق معلومات «الأخبار»، يشرح مقرّبون من الجبوري الأمر بأن «الرجل كان متردداً في قراره»؛ إذ إنه ما إن دخل في قائمة علاوي،

**شهدت الساعات الـ 48 الماضية نقاشات متعشرة بين لجان «النصر - الفتح»**

الذي يطمح إلى العودة إلى قلب المشهد السياسي، حتى أبدى استعداده للتحالف مع العبادي، معللاً ذلك بـ «ضيق الخيارات أمامه»، ومعرباً عن «حراجه موقفه إزاء العبادي في حال دخوله في تحالف مع علاوي».

خيارات الجبوري كان «أحلاها مُراً»، إذ إن التحالف مع علاوي - وفق مصادره - يعني «تجبير أصوات السنة له، فيشكل بذلك كتلة وازنة يستطيع أن يناقش من خلالها أحقيته في رئاسة الوزراء»، أما التحالف مع العبادي فيعني «اكتساحاً لمختلف الخصوم، والترتب على زعامة السنة بأصوات الشيعة... وهذا حلم قابل للتحقق، ولكن يحتاج إلى نقاش حول حضنتنا في ديالى وصلاح الدين».

وما بين الخيارين، يبدو الجبوري في

### نور أيوب

«ستجرى الانتخابات التشريعية والمحلية في العراق في موعدها المقرر (12 أيار المقبل)»، هذا ما تجمع عليه مصادر سياسية مختلفة بعد أيام طويلة «من مفاوضات مقلقة»، لتحسم بذلك النقاش حول إمكانية تأجيل الانتخابات، ولتشرع الباب أمام نقاش آخر حول التحالفات النيابية، وما سيُنتج منها من ائتلافات ستحدّد في نهاية المطاف هوية رئيس الوزراء المقبل.

قبل يومين، أغلقت «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» باب تسجيل التحالفات الانتخابية، نافية الحديث عن «أي تمديد». لكن مصادر «الأخبار» تتحدث عن «وجود ضغوط لإعادة تشريع باب التسجيل لساعات معدودة»، بهدف حل «نزاعات قانونية بين بعض الكتل والأحزاب من جهة، وإجراء تعديلات على بعض التحالفات التي أعلن عنها (الخميس) من جهة أخرى». ولم تكشف المفوضية عن عدد التحالفات والقوائم المسجلة، إلا أن التسريبات الإعلامية أشارت إلى أن عددها تجاوز الثلاثين في عموم الدوائر الانتخابية.

وعلى الرغم من إعلان التحالفات خلال الساعات الماضية، إلا أن مسارها لم ينته بعد، فـ «النقاشات لا تزال جارية» بتعبير عدد من المصادر السياسية التي تلتفت في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن «قلماً كبيراً» يختم على معظم القوى والأحزاب» بسبب افتقارها القدرة على حسم تحالفاتها بشكل نهائي.

### انهيار تحالف «العبادي - الحشد»؟

«الفتح المبين» هو اسم تحالف فصائل «المقاومة العراقية» أو النواة المشكلة لـ «الحشد الشعبي». يرأسه زعيم كتلة «بدر»، هادي العامري، ويضم 19 فصيلاً؛ أبرزها، إلى جانب «بدر»، «عصائب أهل الحق» (بزعامه قيس الخزعلي)، «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» (برئاسة همام حمودي)، و«كتائب الإمام علي» (بقيادة شبل الزيدي).

حتى ساعة قريبة، كان «الفتح» قاب قوسين أو أدنى من التحالف مع قائمة «النصر والإصلاح» برئاسة العبادي، والتي تضم أحزاباً وشخصيات مستقلة من معظم المحافظات، أبرزها «حركة عطاء» لمؤسسها، رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، فالح الفياض. إذ كان من المنتظر أن يبادر العامري إلى رد «إيجابي» على «عرض» العبادي بهذا الشأن، وخاصة أن ثمة «رغبة إيرانية» في تحقيق ذلك، لكن «شيطان التفاصيل» حال دون التقاء التحالفين. افتراق تفسيره مصادر «النصر»، في حديثها إلى «الأخبار»، بأن «الفصائل» نزولاً عند رغبة طهران، تريد الانضمام إلينا»، فيما تقول مصادر «الفتح» إن «العبادي يسعى إلى استثمار أصواتنا، وتحصيل أكبر عدد ممكن من المقاعد» ووفق معلومات «الأخبار»، فإن الخلاف تمحور حول اسم الائتلاف المقترح أولاً، ورئيس القائمة ثانياً، وحامل الرقم واحد ثالثاً. كما تطرّق النقاش إلى هوية رئيس الوزراء المقبل، والذي أصرت لجنة «النصر» على ضمان أن يكون هو العبادي نفسه، غير أن لجنة «الفتح» رفضت «إعطاء وعدٍ» بذلك... فمرشحنا لرئاسة الحكومة هو العامري».

بناءً على ذلك، يمكن القول إن «الأمل» بإبرام تحالف بين الجانبين بات ضعيفاً، وخصوصاً أن مكونات «الفتح» تسعى إلى بلورة هوية سياسية تتلاءم و«حجم التضحيات على مدى السنوات الماضية»، لكن العبادي أراد بحسب روايتها أن تكون تابعة له. ويمعزل عن إمكانية «ولادة» هذا التحالف من عدمها، فإن مجرد التفاوض بشأنه دليل على قبول العبادي بتحول «الحشد» إلى كتلة برلمانية، وهو أمر يتعارض مع خطاباته السابقة الراضية بمشاركة هذه المؤسسة في العملية السياسية.

## موضع السياسي

من مثل هادي العامري، سبق لها أن خاضت الاستحقاق الانتخابي جنباً إلى جنب المالكي عام 2014. إلا أنه، في المقابل، يعول الرجل على عنصر قوة يظهر وثاقاً منهما: أولهما أنه يعتبر نفسه أبا فكرة «الحشد الشعبي» الذي كان له الباع الطويل في تحرير بلاد الرافدين من «احتلال داعش»، وبالتالي فإن المزاج الشعبي سيحفظ له، بحسب اعتقاده، هذه المآثرة. وثانيهما أنه يمتلك ماكينات انتخابية متفوقة، في أدائها، على سواها من المكينات، وعليه في إمكانها منافسة نظائرها في التسويق والاستقطاب وغيرهما. بناءً على العنصرين المتقدمين، لا يزال المالكي على مطمحه إلى إعادة تشكيل دوره السياسي، بما يتيح له لعب دور «ملك الشطرنج» على الساحة، مراهناً في ذلك، أيضاً، على إمكانية تجبير كتلة «الحشد»، ما بعد الانتخابات، لمصلحته.

أما ثالث أبرز التحالفات، والذي يشكل العلامة الفارقة في هذه الانتخابات، فهو تحالف «الفتح المبين»، الذي يرأسه زعيم كتلة «بدر»، هادي العامري، ويضم شخصيات سبق أن أعلنت استقالتها من العمل العسكري داخل «الحشد الشعبي» بهدف خوض الاستحقاق. ما يميز هذا التحالف أنه يتوفر على عنصر القوة الأهم الذي أقرته السنوات الأربع السابقة، والمقصود به عمليات «الحشد» التي توجت بطرد «داعش» من معظم المناطق العراقية التي اجتاحتها. ومن هنا، فمن غير المستبعد أن يحوز التحالف المذكور حصة في انتخابات 2018، تخوله لعب دور «بيضة القبان» في أي خريطة سياسية ستشكل ما بعد الانتخابات. دور هو عين ما تخشاه واشنطن؛ بالنظر إلى أنها ترى في وصول ممثلي «الحشد» إلى البرلمان «خطراً داهماً» سيتيح لهم فرض رؤيتهم عنصراً مقررًا، مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمالات «مقلقة» في ما يتصل بالنفوذ الإيراني، والتواصل الحيوي بين العراق وسوريا، والتموضع الاستراتيجي عموماً لبلاد الرافدين.

على المقلب «السني»، لم تظهر التحالفات المعلنة أي أسماء جديدة مغايرة للوجوه التقليدية التي تتزعم هذا الشارع. حقيقة تجعل من العسير توقع إقبال شعبي ذي أهمية على تلك التحالفات؛ بفعل ما يراه مراقبون تزعزعا في عامل الثقة بين سكان المناطق الغربية وممثليهم البرلمانيين بعد ما شهدته السنوات الثلاث الماضية من تطورات دراماتيكية «كارثية» كان أهالي تلك المنطقة ضحاياها بالدرجة الأولى. لكن، في المقابل، تقل أمام هؤلاء البدائل التي يمكنهم الركون إليها، وخصوصاً أن معظم القوى والشخصيات فشلت في تشكيل «قوائم عابرة للطوائف» فعلاً، يمكنها تعزيز اللحمة التي نسجها قتال «الحشد» في المناطق الغربية، وترجمتها سياسياً. في هذا الإطار، وعلى الرغم من أن تحالف «الفتح المبين» لا يزال يعبر عن طموحه إلى «اجتذاب كتل وممثلين عن المحافظات السنية» بما يتيح له «تقديم كيان مترن»، إلا أن المؤشرات الانتخابية لا تفتأ تضعف احتمالاً من ذلك النوع. وحتى لو تمكن تحالف «الحشد» من تحقيق رغبته، فإنه سيدخل نفسه داخل الدوامة عينها، والتي تراوح ما بين وجوه متهمه بـ «التأمر» على المحافظات «السنية»، وأخرى موسومة بالفساد.



المالكي، بعد فشل مساعي الأخير في استمالة الأول إلى «ائتلاف»، سيحرم العضو في حزب «الدعوة» (والذي تضعه عضويته هذه أمام إشكالية قانونية وحزبية سيتعين عليه حلها خلال الساعات المقبلة) من فرصة الإفادة من قدرات المالكي الانتخابية. يُضاف إلى كل ما تقدم، أن حماسة المعولن على العبادي، وخصوصاً في أوساط مدينة النجف، في «استنقاذ البلاد من إرث السنوات العجاف» شهدت، أخيراً، فتوراً واضحاً، وهو ما قد يعكس سلباً على الحضور الانتخابي لرئيس الوزراء.

التحالف الثاني ضمن قائمة «التحالفات الشيعية» هو المسمى «دولة القانون» والذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي. يبدو

**أخفقت معظم القوى في تشكيل قوائم «عابرة للطوائف»**

هذا التحالف، للوهلة الأولى، نوعاً من المخاطرة من قبل المالكي؛ كونه يخلو من حضور أي فصائل الحشد الشعبي التي كان يراهن عليها الرجل لـ «استعادة مكانته»، كما تغيب عنه أسماء شخصيات «ذات ثقل»،

منها 8 مقاعد محجوزة  
للاقيات

**مقاعد البرلمان العراقي**  
328

نتائج انتخابات العام 2014

الاعضاء المنتخبون

83 امرأة

237 رجل

عدد الناخبين  
11222403

توزع المقاعد على أبرز الأحزاب والائتلافات

- 92 • ائتلاف دولة القانون (نوري المالكي)
- 33 • كتلة الاحرار (التيار الصدري)
- 30 • ائتلاف المواطنين (عمار الحكيم)
- 23 • ائتلاف متحدون للإصلاح (اسامة النجيفي)
- 21 • ائتلاف الوطنية (إياد علاوي)
- 19 • كتلة «الاتحاد الوطني الكردستاني»
- 19 • كتلة «الحزب الديمقراطي الكردستاني»

طرقت تغييرات عدة خلال الأشهر الماضية على تركيبة تلك التحالفات والكتل